الأمم المتحدة

FCCC/AWGLCA/2011/8

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ

Distr.: General
13 May 2011
Arabic
Original: English

الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية

الدورة الرابعة عشرة

بانكوك، ٥-٨ نيسان/أبريل ٢٠١١، وبون، ٧-١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١

البند ٣-٢-٢ من جدول الأعمال

إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً التي تتخذها البلدان النامية الأطراف

حلقة العمل المتعلقة بإجراءات التخفيف الملائمة وطنياً المبلغ عنها من جانب البلدان النامية الأطراف، والافتراضات التي تقوم عليها هذه الإجراءات، وأي دعم ضروري لتنفيذها، المعقودة عملاً بالفقرة ٥١ من المقرر ١/م أ-١٦

تقرير مقدم من رئيسَي حلقة العمل المتَشارِكيْن*[(١)]

أولاً - الولاية

١- طلب مؤتمر الأطراف، بموجب الفقرة ٥١ من مقرره ١/م أ-١٦، إلى الأمانة أن تنظم حلقات عمل لفهم تنوع إجراءات التخفيف التي تبلغ عنها البلدان النامية الأطراف، والافتراضات التي تقوم عليها هذه الإجراءات وأي دعم ضروري لتنفيذها، مشيراً إلى الظروف الوطنية المختلفة وقدرات كل طرف من هذه الأطراف.

* قُدمت هذه الوثيقة بعد الموعد المحدد نظراً للمدة القصيرة التي تفصل بين الجزأين الأول والثاني من الدورة الرابعة عشرة للفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية.

(١) أعد هذا الموجز الرئيسان المتشاركان تحت مسؤوليتهما، بطلب من الأطراف.

الرجاء إعادة الاستعمال

ثانياً – تنظيم حلقة العمل

٢- نُظمت أولى حلقات العمل المذكورة بالتزامن مع الجزء الأول من الدورة الرابعة عشرة للفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية (فريق العمل التعاوني) والجزء الأول من الدورة السادسة عشرة للفريق العامل المخصص المعني بالالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو (فريق الالتزامات الإضافية) في مركز مؤتمرات الأمم المتحدة التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في بانكوك، بتايلند. وكانت حلقة العمل سابقة للدورة وعُقدت في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١١.

٣- وتشارك في رئاسة حلقة العمل السيد ماس غوت (هولندا) والسيد فيليب غواجي (أوغندا). وبعد ملاحظات تمهيدية أدلت بها الأمينة التنفيذية، السيدة كريستيانا فيغيريس، قدم عروضاً ١٣ طرفاً: ١٢ طرفاً من البلدان النامية وطرف واحد من البلدان المتقدمة. كما قدمت عرضاً منظمة حكومية دولية واحدة، هي مرفق البيئة العالمية، ومنظمة مراقبة واحدة، هي الشبكة الدولية للعمل المناخي. ونظمت العروض في أربع جلسات، تلت كلاً منها جلسة أسئلة وأجوبة. ويرد في المرفق جدول أعمال حلقة العمل، بما فيه قائمة مقدمي العروض. وبعد حلقة العمل، أُتيحت كل العروض على الموقع الشبكي للاتفاقية[٢].

٤- وتناولت حلقة العمل مجموعة من القضايا المتصلة بإجراءات التخفيف الملائمة وطنياً التي تتخذها البلدان النامية الأطراف، بما يشمل الافتراضات التي تقوم عليها والدعم اللازم لتنفيذها. وناقشت الأطراف أيضاً سبل المضي قدماً. وشمل ذلك مناقشة بشأن ما ينبغي أن تركز عليه حلقات العمل في المستقبل والفائدة من إتاحة نتائج حلقة العمل للهيئات المعنية والأفرقة العاملة في إطار عملية الاتفاقية.

٥- وطلبت الأطراف إلى الرئيسين المتشاركين أن يُعدّا، تحت مسؤوليتهما، تقريراً خطياً عن حلقة العمل.

٦- وأعرب أحد الأطراف عن قلقه إزاء عدم توفر الترجمة الشفوية لمداولات حلقة العمل. وأشارت الأمانة إلى أن الجهود اللازمة ستُبذل لتوفير الترجمة الشفوية في حلقات العمل المقبلة وترجمة تقرير حلقة العمل إلى لغات الأمم المتحدة، شريطة توفر الموارد.

ثالثاً – موجز المداولات

٧- تناولت حلقة العمل، وفقاً للولاية المسندة إليها، القضايا التالية من خلال عروض الأطراف وما تلاها من جلسات أسئلة وأجوبة:

(٢) <http://unfcc.in/meetings/awg/items/5928.php>.

(أ) تنوع إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً؛

(ب) الافتراضات التي تقوم عليها إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً؛

(ج) الدعم اللازم لتنفيذها.

٨- ولاحظ العديد من الأطراف أن حلقة العمل أتاحت معلومات مفيدة بشأن مستوى الجهود المبذولة من بعض البلدان النامية الأطراف في تخطيط مجموعة كبيرة من إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً وتنفيذها، مما يعكس اختلاف ظروفها الوطنية والقيود المفروضة عليها والفرص المتاحة لها. وأُشير إلى أن الطبيعة التفاعلية لحلقة العمل تعطي الأطراف فرصة لفهم الآراء وتبادلها بشأن القضايا المذكورة في الفقرة ٧ أعلاه، لا سيما فيما يتعلق بالافتراضات التي تقوم عليها إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً والدعم الدولي اللازم لتنفيذها.

٩- وقدمت بعض البلدان النامية الأطراف أيضاً معلومات بشأن الترتيبات المؤسسية التي اتخذتها لتيسير تنفيذ إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً الخاصة بها، بما فيها التدابير المؤسسية لقياس تلك الإجراءات والإبلاغ عنها والتحقق منها داخلياً ولوضع خطط وطنية للاتجار بالانبعاثات. وأبرزت بلدان أخرى الحاجة إلى دعم إنشاء نظم داخلية للقياس والإبلاغ والتحقق.

١٠- وشملت جلسات الأسئلة والأجوبة مناقشة بشأن الدروس التي استخلصتها البلدان النامية الأطراف التي بدأت بالفعل عملية تنفيذ إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً الخاصة بها ونوع الترتيبات المؤسسية التي اتخذتها لدعم هذه الإجراءات. واعتُرف بأنه سيكون من المفيد أن تتقاسم هذه الخبرات مع غيرها من البلدان النامية الأطراف التي توجد في مرحلة بدء عملية تخطيط وإعداد إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً الخاصة بها والتي تنظر في اتخاذ الترتيبات المؤسسية الوطنية ذات الصلة لدعم هذا المسعى.

١١- ولوحظت أيضاً في بعض العروض ونوقشت خلال جلسات الأسئلة والأجوبة الحاجة إلى ضمان المرونة للبلدان النامية الأطراف في إبلاغ المعلومات المتعلقة بإجراءات التخفيف الملائمة وطنياً الخاصة بها بموجب الاتفاقية. وذُكر أن المرونة ينبغي أن تطبق ليس على وتيرة التقارير فحسب، بل أيضاً على مضمونها. وذُكر أيضاً أنه يمكن اعتماد نهج يمتد على مراحل بحيث يمكن للبلدان أن تقدم تقارير أكثر تفصيلاً كلما تحسنت قدراتها. وبالإضافة إلى مسألة تعزيز الإبلاغ عن التخفيف، ذُكرت أيضاً قيمة زيادة تواتر إبلاغ المعلومات المتعلقة بالتكيف، لا سيما المعلومات المتعلقة بالدعم اللازم لتنفيذ أنشطة التكيف.

١٢- وأُبرزت أيضاً في بعض العروض ونوقشت خلال جلسات الأسئلة والأجوبة الحاجة إلى الإبلاغ بشكل منتظم عن إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً. وأُشير إلى أن ذلك سيتطلب مبادئ توجيهية للإبلاغ عن إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً، مما سيمكن أيضاً السجل من إظهار احتياجات البلدان النامية الأطراف وبالتالي تسهيل مطابقة الدعم. وسيسمح ذلك أيضاً بتقييم مستوى تخفيض الانبعاثات الذي يمكن تحقيقه في حال تقديم الدعم.

١٣- وتحدثت بعض البلدان النامية أيضاً في عروضها عن الحاجة الماسة إلى زيادة حادة في مستوى طموح جهود التخفيف المبذولة على الصعيد العالمي.

ألف - تنوع إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً

١٤- قدمت البلدان النامية الأطراف مجموعة كبيرة من إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً، مما يعكس ظروفها الوطنية المختلفة. وأبرزت البلدان النامية الأطراف، في عروضها، التمييز بين ما تتخذه طوعاً من إجراءات تخفيف ملائمة وطنياً خاصة بها والأهداف الكمية للبلدان النامية الأطراف في مجال خفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد ككل، من حيث الحجم والطبيعة القانونية، على النحو المحدد في خطة عمل بالي (المقرر ١/م أ-١٣).

١٥- وشملت المجموعة المتنوعة من إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً: أهدافاً كمية لخفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد وفق قيم مطلقة؛ وأهداف الكثافة الكربونية؛ والانحراف عن مستوى الانبعاثات المتوقعة وفق سيناريو بقاء الأمور على حالها، بما يشمل الطاقة المتجددة وأهداف الكفاءة الطاقية، والإدارة المستدامة للغابات، وتعزيز بواليع الكربون الحرجية؛ وتدابير التخفيف الفردية التي تشمل مجموعة متنوعة من القطاعات، مما يعكس الظروف الخاصة بكل طرف. وبُينت إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً هذه من منظور قصير ومتوسط وطويل الأجل. وقدم أحد البلدان النامية الأطراف أيضاً هدفه الذي يطمح إلى بلوغه بحلول عام ٢٠٥٠، على أساس المستوى اللازم من نصيب الفرد من الانبعاثات لتحقيق استقرار الانبعاثات العالمية في ٤٥٠ جزء في المليون بحلول عام ٢٠٥٠. وأشارت بعض البلدان إلى أنها بدأت بالفعل تنفيذ إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً الخاصة بها، وأشارت أخرى إلى أنها بصدد تحديد إجراءاتها من خلال البحث والتحليل.

١٦- وقدمت البلدان النامية الأطراف أيضاً معلومات بشأن مجموعة كبيرة من السياسات والتدابير الرامية إلى تحقيق إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً الخاصة بها. وشملت السياسات والأدوات المقدمة ما يلي: البرامج التجريبية؛ ومعايير كفاءة استخدام الطاقة في قطاعي البناء والنقل؛ وتصنيف الأجهزة وتقديم الإعانات؛ و"الرهون العقارية الخضراء" لإسكان ذوي الدخل المنخفض؛ والتخلص التدريجي من محطات الطاقة الصغيرة غير الفعالة ومصانع الإسمنت والصلب غير الفعالة؛ والاستعاضة عن المصابيح المتوهجة بأخرى فلورية مدمجة؛ وإلغاء إعانات الوقود؛ والسياسات الضريبية المناسبة.

١٧- وشُدّد على أهمية وجود منظورات استراتيجية متوسطة إلى طويلة الأجل لتنفيذ إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً، وعلى الحاجة إلى اتباع نهج متكامل في مواجهة تغير المناخ. وأُشير إلى النماذج التي توجه تنفيذ إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً، مثل التنمية المستدامة، و'النمو الأخضر' وتخفيف وطأة الفقر، والأمن الغذائي. وقدمت بعض البلدان النامية الأطراف معلومات عن خطط عملها الوطنية المتعلقة بتغير المناخ أو استراتيجيات

التنمية الخفيضة الانبعاثات. وأشار أحد البلدان النامية إلى أنه يعد خططاً إنمائية من هذا القبيل على الصعيد المحلي وينفذها من خلال مشاريع نموذجية تُشرَك فيها بعض السلطات المحلية.

١٨- وأبرزت بعض البلدان النامية الأطراف أيضاً الفوائد المصاحبة لبعض إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً، مشيرة إلى أن جهود التخفيف هذه أساسية أيضاً في تحقيق أهداف رئيسية في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك مثلاً الأمن الطاقي والمزايا الصحية.

١٩- وأُبرزت الحاجة إلى ضمان مشاركة أصحاب المصلحة في عملية إعداد إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً وتنفيذها. وتقاسمت بعض البلدان النامية الأطراف معلومات بشأن المشاورات العامة الواسعة النطاق التي أجرتها في عملية إعداد إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً الخاصة بها وأشارت إلى أن المشاورات مع أصحاب المصلحة كانت حاسمة في بناء مصداقية إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً وكسب الدعم لتنفيذها. وأُشير إلى أن مواجهة تغير المناخ تتطلب، بالإضافة إلى دعم الجمهور على نطاق واسع، نظراً لطبيعتها الشاملة، التعاون فيما بين الوزارات الحكومية المعنية، لا سيما تعاون وزارات المالية ودعمها، بحيث يتأتى إشراك جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في النهوض بتنفيذ أنشطة تغير المناخ في بلد من البلدان. ولهذا الغرض، عرض أحد البلدان النامية الأطراف خبرته فيما يتصل بإنشاء لجنة معنية بتغير المناخ تتولى إشراك الوزارات المعنية في تخطيط أنشطة تغير المناخ وتنفيذها في البلد.

باء - الافتراضات التي تقوم عليها إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً

٢٠- أشارت عروض البلدان النامية الأطراف إلى بعض الافتراضات الأساسية والشروط المرتبطة بإجراءات التخفيف الملائمة وطنياً التي أبلغت عنها، كما هو موجز أدناه.

١- الافتراضات المستند إليها

٢١- تقاسمت البلدان النامية الأطراف التي قدمت إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً الخاصة بها في شكل أهداف الكثافة الكربونية التي يتعين تحقيقها بحلول عام ٢٠٢٠ معلومات بشأن الافتراضات التي تقوم عليها إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً الخاصة بها. وقدمت معلومات عن الإسقاطات المتعلقة بناتجها المحلي الإجمالي ومعدلات النمو السكاني لإلقاء الضوء على انبعاثاتها المتوقعة في عام ٢٠٢٠. وعرض أحد مقدمي العروض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي يطمح إليه بلده في الفترة التي حددها لبلوغ هدفه من حيث الكثافة الكربونية، مشيراً إلى أن تنبؤات نمو الناتج المحلي الإجمالي تختلف باختلاف النماذج، وأنه يصعب على البلدان النامية التنبؤ بنمو الناتج المحلي الإجمالي على مدى فترة أطول أجلاً.

٢٢- وأوضحت البلدان النامية الأطراف التي قدمت إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً الخاصة بها في شكل انحراف عن مستوى الانبعاثات المتوقعة وفق سيناريو بقاء الأمور على حالها كيف تُحدد مستويات انبعاثاتها هذه، مع إلقاء بعض الضوء على توقعاتها وفق هذا

السيناريو، وكيف تُترجم إلى أطنان من الانبعاثات المتوقعة بحلول عام ٢٠٢٠. وذكرت أن كلاً من النموذج التنازلي والنموذج التصاعدي يُستخدمان في تحديد مستوى هذه الانبعاثات. وقُدِّمت معلومات بشأن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوسطة والطويلة الأجل المستخدمة للوصول إلى مستويات تلك الانبعاثات. وأشار أحد البلدان النامية أيضاً إلى أن معلوماته المتعلقة بمستوى هذه الانبعاثات متاحة للجمهور، إذ سُن قانون وطني ينص على ذلك. وأشار آخر إلى أن مستوى تلك الانبعاثات يحتاج إلى مراجعة دورية لأن من شأنه أن يتغير إن تغيرت الافتراضات. وأُبرزت أهمية وجود سيناريو خط الأساس كأداة للتخطيط الوطني وأيضاً لمفاوضات التمويل الدولي وآليات السوق في المستقبل.

٢٣- وأشار عدد من البلدان النامية الأطراف إلى أن تحديد مستويات الانبعاثات وفق سيناريو بقاء الأمور على حالها ينطوي على تحديات، منها الصعوبات المنهجية، وإلى أن تقاسم الدروس المستفادة بشأن هذه المسألة يُعتبر نهجاً مفيداً للمضي قدماً.

٢- شروط تنفيذ إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً

٢٤- أشارت بعض البلدان النامية الأطراف التي قدمت عروضاً وتناولت الكلمة إلى عدد من الشروط التالية لتنفيذ إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً الخاصة بها:

(أ) أن إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً طوعية في طبيعتها ولا تمثل التزامات ملزمة قانوناً؛

(ب) أن إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً تتوقف على توفير ما يكفي من الدعم المالي والتكنولوجي وبناء القدرات؛

(ج) الحاجة إلى أهداف وإجراءات طموحة من جانب البلدان المتقدمة الأطراف؛

(د) وضع اتفاق ملزم قانوناً تنفذ بموجبه جميع البلدان التزاماتها بحسن نية. لكن، في هذا الصدد، أشار أحد البلدان النامية الأطراف إلى مواصلته، بالنظر إلى المعالجة المركزة للخيارات القانونية كما وردت في اتفاقات كانكون (المقرر ١/م أ-١٦)، تنفيذ إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً الخاصة به وإلى أنه لم يعد يحتفِظ بشرطه المتعلق بشكل نتائج العمل الجاري في إطار فريق العمل التعاوني.

٢٥- وخُصص جزء كبير من جلسات الأسئلة والأجوبة لمناقشة الافتراضات التي تقوم عليها إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً. وشملت بعض الأسئلة المطروحة الافتراضات الرئيسية المتعلقة بمعدل الناتج المحلي الإجمالي والنمو السكاني في حالة تقديم طرف ما هدفاً للكثافة الكربونية بوصفه إجراء التخفيف الملائم وطنياً الخاص به؛ كما تناولت، في حالة عرض الأطراف إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً الخاصة بها في شكل انحراف عن مستوى الانبعاثات المتوقعة وفق سيناريو بقاء الأمور على حالها، تحديد مستوى الانبعاثات وفق هذا

السيناريو، وما إذا كانت تشمل الاقتصاد ككل، أو تشمل فقط بعض القطاعات الاقتصادية وما هي الانبعاثات المتوقعة في عام ٢٠٢٠؟

جيم - الدعم اللازم لتنفيذ إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً

٢٦- ذكر عدد من البلدان النامية الأطراف أنها تتخذ بالفعل خطوات هامة للحد من انبعاثاتها، مع تقديم معلومات عن إنجازاتها حتى الآن. وذكرت أنها تتخذ هذه الإجراءات رغم الموارد الداخلية المحدودة، وأنها ستكون قادرة على مواصلة هذه الجهود إذا قُدِّم لها الدعم الدولي.

٢٧- وذكرت بعض البلدان النامية الأطراف المساعدة التي تلقتها من جهات مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف لتخطيط إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً الخاصة بها وتنفيذها.

٢٨- وعلى غرار تنوع الظروف الوطنية للبلدان النامية الأطراف، كان هناك أيضاً تنوع في الدعم اللازم والتحديات المواجهة في تخطيط إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً وتنفيذها. وأشار أحد البلدان النامية الأطراف إلى أن إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً الخاصة به ممولة كلية من موارد داخلية؛ وأشار آخر إلى أن إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً الخاصة به ممولة في المرحلة الأولى من موارد داخلية، لكنه أوضح أن تنفيذ إجراءات المرحلتين الثانية والثالثة سيحتاج إلى تمويل دولي. وأشار أحد البلدان النامية إلى أنه سيعتمد على الموارد المحلية وتمويل الصندوق الأخضر للمناخ، وعلى استكمالها بآليات السوق، بطريقة متوازنة، لتنفيذ إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً الخاصة به.

٢٩- وأشار أحد البلدان النامية الأطراف إلى أن من غير المفيد تجزئة إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً إلى إجراءات ممولة داخلياً وإجراءات مدعومة دولياً، إذ من الممكن تمويل إجراء من إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً من خلال مجموعة متنوعة من المصادر، بحيث يأتي جزء من التمويل من موارد داخلية والجزء الآخر من مصادر تمويل دولية. وأشار الطرف أيضاً إلى أن جميع إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً ستُنفذ تنفيذاً مستقلاً وأن مدى تنفيذها سيتوقف على مستوى الدعم الدولي.

٣٠- وأشارت بعض البلدان النامية الأطراف إلى أنها تجري دراسات لتحليل تكلفة إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً الخاصة بها وأنها ستتقاسم هذه المعلومات بمجرد توفرها.

٣١- وأوجزت بعض البلدان النامية الأطراف أيضاً الحواجز التي تحول دون تنفيذ إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً الخاصة بها. وتشمل هذه الحواجز القدرات البشرية والمؤسسية المحدودة، والافتقار إلى التمويل المسبق، وعدم وجود فهم شامل للطائفة المتنوعة من المصادر المالية والفرص المتاحة للوصول إلى تلك المصادر؛ كما أُبرزت الحاجة إلى إزالة الحواجز المالية والتنظيمية لتيسير تنفيذ إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً. وأشارت بعض البلدان النامية

الأطراف إلى أن الحد من الانبعاثات يشكل تحدياً هائلاً بالنسبة للبلدان النامية لأن أولويتها هي انتشال سكانها من براثن الفقر. وأشار أحد البلدان النامية إلى أنه سيكون بحاجة إلى الدعم من أجل تطوير نظامه المحلي للقياس والإبلاغ والتحقق.

دال - الخطوات المقبلة للنهوض بعملية حلقات العمل

٣٢- أشارت الأطراف إلى أن حلقة العمل هذه مفيدة في تيسير تبادل الآراء فيما بين الأطراف وتعزيز فهم إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً التي تتخذها البلدان النامية الأطراف، وأنها ينبغي أن تستمر. وبالإضافة إلى الاقتراحات الواردة أعلاه، قدمت بعض الأطراف أيضاً مقترحات محددة بشأن الخطوات المقبلة للنهوض بعملية حلقات العمل:

(أ) ينبغي تشجيع بلدان نامية أخرى على تقاسم إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً الخاصة بها في حلقات العمل المقبلة. ولجعل حلقات العمل شاملة قدر الإمكان، ينبغي أن يتاح للبلدان التي لم تقدم أي إجراءات تخفيف ملائمة وطنياً أن تقدم عروضاً. وذُكر أيضاً أنه ينبغي، إذا لزم الأمر، تقديم المساعدة إلى البلدان النامية لتمكينها من تقديم العروض؛

(ب) ينبغي أن تسترشد حلقات العمل المقبلة في ما تركز عليه بالولاية المنصوص عليها في الفقرة ٥١ من المقرر ١/م أ-١٦؛

(ج) من شأن آراء الخبراء أن تثري النقاش في حلقات العمل المقبلة؛

(د) سيكون من المفيد إجراء مناقشة بشأن قياس الدعم والإبلاغ عنه والتحقق منه؛

(هـ) سيكون من المفيد إجراء مناقشة تقنية تركز على السجل، إذ هناك آراء متباينة بشأن دوره؛

(و) سيكون من المفيد إجراء مناقشة مركزة تشمل مدخلات من الخبراء بشأن طريقة تحديد مستويات الانبعاثات المتوقعة وفق سيناريو بقاء الأمور على حالها؛

(ز) ينبغي تنظيم الجولة القادمة من حلقات العمل بالتزامن مع دورات حزيران/يونيه ويمكن موافاة مقدمي العروض بمجموعة من الأسئلة مسبقاً؛

(ح) ينبغي إحالة نتيجة حلقة العمل إلى هيئات التفاوض المعنية الأخرى في إطار الاتفاقية.

المرفق

جدول أعمال حلقة العمل

١٣/٠٠-١٠/٠٠

افتتاح الدورة

- ملاحظات افتتاحية مقدمة من الأمينة التنفيذية؛
- تنظيم حلقة العمل يعرضه الرئيسان المتشاركان.

الجلسة الأولى

- المكسيك؛
- الصين؛
- غانا؛
- الهند؛
- أسئلة وأجوبة.

الجلسة الثانية

- جمهورية كوريا؛
- بيرو؛
- تحالف الدول الجزرية الصغيرة؛
- سنغافورة؛
- أسئلة وأجوبة.

استراحة

١٩/٠٠-١٥/٠٠

الجلسة الثالثة

- جنوب أفريقيا؛
- أستراليا؛
- جزر مارشال؛
- بنغلاديش؛
- البرازيل؛
- أسئلة وأجوبة.

الجلسة الرابعة

- مرفق البيئة العالمية؛
- الشبكة الدولية للعمل المناخي؛
- أسئلة وأجوبة.

مناقشة

- الخطوات المقبلة.

ملاحظات ختامية مقدمة من الرئيسين المشاركين